مؤتمر مونترو عام ١٩٣٦م وأثره على العلاقات التركية – البريطانية

Mutamar Muntiru Eam 1936 Wa'atharuh Ealaa Alealaqat Alturkiat Albiritania

م. م. بدر لفته نجم

جامعة سامراء كلية التربية

Tamhid Min Albahith: Ma. Mu. Badir Lafatuh Najm

المقدمة

تمثل العلاقات الدولية في القرن العشرين السمة البارزة في التطورات السياسية التي حصلت في عموم الدول المتقدمة ولاسيما في أُوربا التي شهدت تغيرات واسعة النطاق في المدة التي عقبت الحرب العالمية الأُولى, وكانت تركيا من بين الدول الأُوربية التي عنت بتنظيم علاقتها السياسية مع العديد من دول أُوربا لاسيما بريطانيا وقد جمعت الأهداف المشتركة بين البلدين في تحسين العلاقات بينهما وعلى الرغم من التقاطع السياسي الذي دام عدة سنوات عقب الحرب العالمية الأُولى ١٩١٤-١٩١٨م, إلا أن سرعان ما عادت العلاقات بين البلدين من جديد لاسيما من الجانب البريطاني نظراً لأهمية المصالح المشتركة التي تربط الدولتين، وأهمية الموقع الجغرافي السياسي الذي تتمتع به تركيا بوصفها حلقة وصل بين آسيا وأُوربا، وتطل على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتمتلك ممرات مائية مضيقي البوسفور والدردنيل مهمة فيما يخص حركة مرور التجارة العالمية وكذلك موقعها المجاور للمصالح البريطانية في العراق والخليج العربي.لذلك وقع اختيارنا على عنوان البحث الموسوم **(مؤتمر مونترو وأثرة على العلاقات التركية- البريطانية)** لتسليط الضوء على الدور البريطاني في استغلال المؤتمر لتحسين علاقتها مع تركيا.

Abstract

There are several justifications, political, strategic, economic and others that call for the rapprochement of countries between them, and that tracing the history of British-Turkish relations and the speed of their return after a break that did not exceed only a few years, he must realize the importance of the common interests that bind the two countries, and the importance of the geo-political location Turkey enjoys as a link between Asia and Europe, and overlooks the Black Sea and the Mediterranean Sea, and it owns waterways - the Bosphorus and the Dardanelles - are important in terms of global trade traffic. As well as its location adjacent to the British interests in Iraq and the Persian Gulf, and as a significant source of raw materials needed by the British industries in Turkey and a popular market for those industries.

أولاً:- الدعوات التركية لعقد المؤتمر.

سعت تركيا لاقناع الدول الأُوربية بإعادة النظر بالنظام الخاص بالمضائق, واستغلت الفرصة التي منحها اياها الوضع الاوربي الذي كان يكتنفه الكثير من المشاكل, وكانت ذرائعها مستندة على القيمة المتضائلة للضمانات الدولية واعادة التسليح العام [١] وتأتي بريطانيا في مقدمة الدول التي سعت تركيا لإقناعها بذلك، إذ رأت تركيا ضرورة أن يكون لها سند قوي يؤيدها في المحافل الدولية، ويدافع عنها بقوة السلاح إذا ما اقتضت الضرورة حتى لا يتعرض أمنها وسلامتها لهجوم من أية دولة مثل إيطاليا، بسبب التصريحات التي ادلى بها موسوليني بخصوص أطماعه في شرقي البحر المتوسط، وذلك لما لبريطانيا من مكانة دولية وقوة عسكرية وبوصفها احدى الدعائم الأساسية للحفاظ على الوضع الراهن في أُوربا, وكان من مصلحة بريطانيا أيضاً أن يكون لها حلفاء في شرقي البحر المتوسط كتركيا تقدم لها يد المساعدة حفاظاً على مصالحها هناك, ولاسيما المصالح التجارية نظراً لما تمتلكه تركيا من سواحل طويلة على البحر المتوسط، وكونها قريبة من مصادر انتاج النفط العالمي, وبذلك كانت الضرورة والحاجة الملحتان تتطلبان من تركيا تكثيف اتصالاتها ببريطانيا، واستغلال كل مناسبة لأقناعها بشأن تنقيح نظام المضائق, وظهر ذلك بشكل واضح في بداية كانون الثاني ١٩٣٦م[٢] إثر التحول الجديد في سياسة إيطاليا الخارجية والمتمثل بتحصين جزيرة ليروس "**Leros**" احدى جزر الدوديكانيز القريبة من السواحل الغربية لتركيا[٣], ولما رأت بريطانيا إن الخطر الإيطالي أصبح على مقربة من تركيا تحركت وزارة الخارجية البريطانية وأخذت على عاتقها دراسة الطلب التركي ورأت إنه من الحكمة دعم المطالب التركية, وكذلك من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي آراس للسفير البريطاني في أنقرة بيرسي لورين في ٨ نيسان ١٩٣٦م، إذ أعرب الطرفان عن وجهات نظرهما بخصوص الموقف السياسي العام في أُوربا، والعدوان الإيطالي على الحبشة والاحتلال الألماني لمنطقة الراين، فضلاً عن تجريد منطقة المضائق من السلاح، والشعور بعدم الأمان العام، وتعرض الأمن التركي للخطر جراء تلك التطورات، ونية الحكومة التركية اثارة القضية رسمياً عن طريق عصبة الأُمم على الرغم من الظروف غير المواتية، أو عن طريق عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الأطراف الموقعة على معاهدة لوزان كافة، أو ارسال قوات تركية إلى منطقة المضائق اجراءً احترازياً, وقد رفض لورين بشدة فكرة اقدام تركيا على اجراء أُحادي الجانب من خلال دخول القوات التركية إلى منطقة المضائق، وعدّ ذلك خرقاً للبنود الخاصة بالمضائق في معاهدة لوزان لأن مسألة المضائق تخص الأطراف جميعاً الموقعة على هذه المعاهدة ولا تقتصر على طرف واحد وفي ١٠ نيسان ١٩٣٦م، وفي اللقاء الذي جمع لورين وآراس والسكرتير العام لوزارة الخارجية التركية نعمان منمنجي اوغلو[٤] "**Numan Menemencioglu**"، قدم آراس النسخة المقترحة للمسودة الخاصة بتنقيح نظام المضائق إلى لورين للاطلاع عليها وبيان رأيه فيها بهدف تعميمها على الدول ذات العلاقة وكذلك عصبة الأُمم, وتمثلت وجهة نظر لورين بإجراء بعض التعديلات على ميثاق المضائق وجعله مفتوحاً للمناقشة والتنقيح[٥]وفي اليوم نفسه قابل مصطفى كمال أتاتورك السفير البريطاني لورين لسماع أرائه ووجهة نظره

شخصياً وأكد لورين لأتاتورك أيضاً إنه ليس من مصلحة تركيا اعادة تسليح المناطق المنزوعة السلاح، وإنما اجراء حوار مع الأطراف المعنية كافة للتوصل إلى حل بشأن القضية, وإن الحكومة البريطانية تشاطر نظيرتها التركية في رأيها بانعدام الاستقرار والقلق الذي ساد بخصوص الأطماع الإيطالية اعادة بناء الامبراطورية الرومانية, وردّ عليه أتاتورك بأنه شخصياً والحكومة التركية يثمنان بشكل كبير وجهات نظر الحكومة البريطانية وآراءها الصريحة بشأن الموضوع وأكد له عدم اتخاذ أي اجراء أُحادي الجانب من شأنه أن يخلق رد فعل الأطراف المعنية[٦]وفي رده على الرسالة التي بعثها إليه السفير التركي في لندن فتحي اوكيار في ١١ نيسان ١٩٣٦م التي تضمنت رغبة الحكومة التركية بالدخول في مفاوضات مع الدول المعنية بخصوص تنقيح نظام المضائق في ظل الظروف السياسية والعسكرية القائمة، عبر وزير الخارجية البريطاني عن مشاعر الود التي يكنها ملك بريطانيا ادوارد الثامن والحكومة البريطانية تجاه تركيا, وأعرب عن استعدادهما، ودون أي تأخير، لمناقشة قضية المضائق المثارة في ظل تلك الظروف الدولية وبالصياغة نفسها التي تعد أكثر ملائمة الأطراف المعنية كافة[٧]وبناءً على ذلك وجهت الحكومة التركية مذكرة في اليوم نفسه ضمنتها المقترحات التركية بشأن اعادة تنقيح نظام المضائق, وبررت تقديم المقترحات بالتطورات التي شهدتها أُوربا منذ عقد معاهدة لوزان والمهمة التي عهدت إلى عصبة الأُمم وهي المحافظة على السلم العالمي، لكن الذي حدث هو العكس لأن قسماً من الدول بسبب أطماعها التوسعية خرقت ميثاق العصبة والاتفاقيات الخاصة بنبذ الحروب واحترام سيادة الدول، حتى إن بعضها مثل إيطاليا واليابان كان من ضمن الدول الأربع الضامنة لأمن المضائق التركية المنزوعة السلاح, واقترحت المذكرة التوصل إلى اتفاق جديد لنظام يأخذ في الاعتبار تلك المستجدات ومتطلبات أمن تركيا أيضاً[٨]اختلفت ردود فعل الدول بشأن المذكرة التركية، فقد شجعت بريطانيا تركيا على تلك الخطوة لأنها كانت في ذلك الوقت متلهفة لتقوية موقعها في البحر المتوسط وتعزيز صداقتها مع تركيا من جهة كما إنها كانت تتخوف من إن عملية اعادة تسليح تركيا للمضائق من جانب واحد قد يدفعها إلى عقد اتفاق مشترك مع ألمانيا وإيطاليا واليابان وهم جميعاً خارج مدار قوى التحالف من جهة أُخرى[٩]. أما الاتحاد السوفيتي فانه دعم المطلب التركي في ايجاد نظام جديد للمضائق لأن الحكومة السوفيتية كانت مهتمة جداً بحماية ساحل البحر الأسود المطل على المضائق وتأمينه من أي هجوم محتمل من إيطاليا الفاشية أو ألمانيا النازية، وكذلك الحال بالنسبة للمنطقة الصناعية من أُوكرانيا، وفضلاً عن ذلك اعتقدت الحكومة السوفيتية إن من السهل جداً كسب عدة فوائد من نظام يعمل على حصول تركيا على سيادتها الكاملة والمطلقة على مضائقها الذي سيلغي نظام المضائق الدولي بموجب معاهدة لوزان,أما فرنسا فقد رأت في المقترح التركي فرصة لتحسين موقف حليفها الجديد **(الاتحاد السوفيتي)** من الاتفاق الجديد بعد أن رفض المصادقة على نظام المضائق السابق[١٠]وبالنسبة لموقف دول البلقان فقد أثارت المذكرة التركية أزمة بينها، لاسيما رومانيا التي رفضت التسليم بإشارة تحصين الدردنيل, ويرجع السبب في ذلك إلى خشيتها من أي تغيير على ذلك النظام ربما يقود إلى نتائج عكسية تؤثر على مصالحها وأمنها في البحر الأسود **((في ضوء الصداقة التركية- السوفيتية))** ومع ذلك فقد وافقت تلك الدول على حضور المؤتمر وبضمنها يوغسلافيا التي أبدت استعدادها على الرغم من إنها ليست ضمن الدول الموقعة على معاهدة لوزان[١١] , وبخصوص بلغاريا فإنها أوضحت بأنها لا تعارض السلوك التركي أما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا فإنهما لم تكونا من ضمن الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة أيضاً ومع ذلك فإن الأُولى اكتفت أن تكون على علم بما يجري في المؤتمر لاهتمامها فقط بحماية الحقوق الأمريكية في الملاحة في منطقة المضائق, وأما الثانية فإنها رحبت بالمسألة لكونها تعد قوة بحرية من ناحية واستخدامها نهر الدانوب ممراً تجارياً من ناحية أُخرى[١٢].وفيما يتعلق بإيطاليا فقد أعلنت مقاطعتها للمؤتمر بسبب القرار الذي اتخذته عصبة الأُمم والخاص بفرض العقوبات الاقتصادية عليها لعدوانها على الحبشة , وبذلك نجحت تركيا في نهاية نيسان في تأمين موافقة الأطراف الموقعة على معاهدة لوزان كافة باستثناء إيطاليا لمناقشة مسألة اعادة النظر في اتفاق المضائق في مؤتمر دولي, واقترح آراس في ١٢ أيار ١٩٣٦م عقد المؤتمر في مدينة مونترو السويسرية في ٢٢ حزيران ١٩٣٦م تجنباً للاعتراضات اليابانية على جنيف باعتبار إن المفاوضات فيها ستكون تحت رعاية عصبة الأُمم[١٣] وفي سبيل الحصول على دعم بريطاني أكبر بشأن قضية المضائق توجه نعمان منمنجي اوغلو إلى لندن بعد منتصف أيار ١٩٣٦م، واجتمع هناك بالمسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية خلال الأيام ٢٠-٢٦ أيار ١٩٣٦م, وتركزت مباحثاتهما على المواد المتعلقة بمرور السفن الحربية عبر المضائق التركية ونزع أسلحة تلك المضائق, وقد رفضت الحكومة البريطانية الموافقة على سيطرة أية قوة على المضائق بحيث يكون لها الصلاحية في التحكم بمرور السفن الحربية فيها، وذلك بسبب عدم استطاعتها تأمين حرية كاملة للمرور في ذلك الممر المائي، وإنما يجب أن يخضع ذلك لهيئة دولية تتمسك بأنظمة وقوانين عالمية, كما اقترح الجانب البريطاني العودة إلى الاقتراح الذي سبق أن عرضه آراس في جنيف في أيار ١٩٣٣م الخاص بتحصين منطقة المضائق, ومناقشة ذلك في مؤتمر دولي يتناول أيضاً اجراء بعض التعديلات الضرورية على المواد المتعلقة بمرور السفن الحربية وقد وافق نعمان منمنجي اوغلو على عرض هذا المقترح على حكومته[١٤]وبناءً

على ذلك وجه آراس في ٢٩ أيار ١٩٣٦م دعوة رسمية للحكومة البريطانية بشأن ارسال وفد إلى المؤتمر المزمع عقده في مونترو في الموعد المقرر له والذي سيكون ملائماً للأطراف ذات العلاقة كلها على حد تعبيره وجاء الرد البريطاني في ٥ حزيران ١٩٣٦م إذ أعلن رسمياً إن الحكومة البريطانية قبلت دعوة الحكومة التركية لحضور المؤتمر الخاص بالمضائق[١٥]افتتح المؤتمر أعماله في مونترو في ٢٢ حزيران ١٩٣٦م وحضرته بريطانيا, وتركيا, وفرنسا, والاتحاد السوفيتي, وأُستراليا, وبلغاريا, ويوغسلافيا, واليونان, ورومانيا, واليابان وأُختير الرئيس السويسري إم. موتا "**M.Motta**" رئيساً فخرياً للجلسة الأُولى, كما أُختير مندوب الحكومة الأُسترالية إس. إم. بروس "**S.M.Bruce**" رئيساً للمؤتمر وسفير اليونان[١٦] في باريس نيكولاس بوليتس"**Nicolas Politis**" نائباً للرئيس واغندس "**Aghnides**" من اليونان أيضاً سكرتيراً عاماً للمؤتمروفي جلسة اليوم الثاني قدم نعمان منمنجي اوغلو المسودة التركية الخاصة بتنقيح نظام المضائق والتي اتخذها المشاركون في المؤتمر أساساً لمناقشاتهم, وتقرر دراسة مواد تلك المسودة وتشكيل لجنة فنية وأُخرى خاصة بالمسودات[١٧]تضمنت المسودة التركية ١٣ مادة، منها ما يخص الغاء ما ورد في معاهدة لوزان حول جعل المضائق منطقة منزوعة السلاح، والغاء لجنة المضائق الدولية, كما تضمنت مواد أُخرى حول حرية مرور السفن التجارية في وقت السلم في المضائق بغض النظر عن حجمها وعلمها, وكذلك حرية مرورها في وقت الحرب إذا كانت تركيا محايدة على أن تلتزم تعهداتها تجاه عصبة الأُمم, أما في حالة كون تركيا مشتركة في الحرب فمن حق السفن التجارية المحايدة المرور في تلك الممرات المائية نهاراً على أن تسلك الطريق الذي تقرره تركيا, وخضوع تلك السفن جميعها للتفتيش الصحي وفق الأنظمة والقوانين الصحية الدولية[١٨]وبالنسبة لمرور البوارج والسفن الحربية في تلك المضائق في وقت السلم فيسمح لها المرور نهاراً دون أن تدفع أية رسوم أو ضرائب ويكون القصد من دخولها المضائق بزيارة مجاملة لإحدى دول البحر الأسود طبقاً للشروط الآتية[١٩]:-

أ- تقديم الدولة صاحبة العلاقة معلومات عن أسماء السفن الحربية ونوعها وعددها والجهة التي تقصدها إلى الحكومة التركية رسمياً قبل شهر واحد من تاريخ المرور.

ب- بإمكان أي دولة لا تملك شاطئاً على البحر الأسود أن تطلب مرور سفنها الحربية شرط أن لا تتعدى حمولتها ١٤ ألف طن.

ت- أن لا تزيد حمولة السفن الحربية الموجودة في البحر الأسود على ٢٨ ألف طن في آن واحد بالنسبة للدول التي لا تطل على البحر الأسود على أن تترك هذا البحر في غضون خمسة عشر يوماً.

ث- عدم مكوث السفن الحربية المارة في المضائق أكثر من الوقت الذي يستغرقه المرور باستثناء حالات العوارض الفجائية.

ج-عدم استخدام حاملات الطائرات للطائرات التي تحملها بأي شكل من الأشكال, كما لا يجوز مرور الغواصات في المضائق, علماً بأن السفن الحربية لدول البحر الأسود أُستثنيت من المدة الزمنية المقررة في حالة توجهها إلى البحر المتوسط ومنح لها حق العودة إلى البحر الأسود متى شاءت, ومن ناحية أُخرى منح حق مرور أي بارجة تعود لإحدى تلك الدول تتجاوز حمولتها الطنية الحد المقرر بعد الحصول على إذن من الحكومة التركية.

ثانياً:- اتفاقية مونترو (٢٠ تموز ١٩٣٦م):

وقعت الأطراف المشاركة في مؤتمر مونترو على الاتفاقية الجديدة الخاصة بالمضائق التركية بشكلها النهائي في ٢٠ تموز ١٩٣٦م, وتضمنت ٢٩ مادة موزعة على (٥) أقسام نظمت النقل والملاحة في هذه المضائق و٤ ملاحق وبروتوكول واحد[٢٠]شمل القسم الأول المواد (٢-٧) الخاصة بمرور السفن التجارية في المضائق, إذ تطرقت المادة (٢) إلى مرور هذه السفن في وقت السلم بحرية كاملة في تلك الممرات المائية بغض النظر عن رايتها وحمولتها, وتكون معفاة من الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة التركية عدا تلك المشمولة بها بموجب الملحق الأول في حين تناولت المادة (٣) التزام السفن التجارية الداخلة إلى المضائق من كلا الاتجاهين **(البحر الأسود وبحر إيجة)** بالوقوف في أقرب محطة صحية مؤدية إلى المضائق لبيان مدى تطبيقها الشروط الصحية المنصوص عليها في القانون التركي ضمن اطار الأنظمة الصحية العالمية, وأشارت المادة (٤) إلى حرية مرور السفن التجارية في المضائق في وقت الحرب التي لا تكون تركيا طرفا فيها على أن تكون خاضعة للمادتين السابقتين[٢١], أما في وقت الحرب التي تكون تركيا طرفاً فيها فوفقاً للمادة (٥) تتمتع السفن التجارية للدولة التي ليست في حالة حرب مع تركيا بحرية المرور في المضائق شرط أن لا تقدم أية مساعدة للعدو[٢٢], وتطرقت المادة (٦) إلى إن تركيا إن شعرت بأنها مهددة بخطر حرب وشيكة فإن ما جاء في المادة (٢) سيطبق على السفن التجارية التي تدخل المضائق مع مراعاة دخولها المضائق نهاراً، وأن تسلك الطريق الذي تحدده الحكومة التركية[٢٣] , أما القسم الثاني الخاص بمواد مرور السفن الحربية عبر المضائق فقد شمل المواد (٨-٢٢) ومن بين تلك المواد المادة (١٠) التي تناولت مرور السفن الخفيفة والسفن الحربية الصغيرة وسفن المساعدة العائدة لدول البحر الأسود وغيرها مهما كانت رايتها أو حمولتها

وهي معفاة من الضرائب والرسوم[٢٤], وسمحت المادة (١١) بمرور سفن حربية تتجاوز حمولتها ١٥ ألف طن وترجع عائديتها إلى دول البحر الأسود حصراً في المضائق شرط أن تمر على نحو منفرد وأن لا ترافقها أكثر من مدمرتين, في حين سمحت المادة (١٢) لدول البحر الأسود أيضاً بعبور الغواصات، التي اشترتها من خارج ذلك البحر أو التي ترسلها لغرض التصليح، في تلك المضائق شرط أن تقدم الدول العائدة لها تلك الغواصات للحكومة التركية معلومات تفصيلية عن كلتا الحالتين مسبقاً, وسمحت المادة (١٤) بمرور السفن الحربية في المضائق للدول جميعها على أن لا تتجاوز حمولتها ١٥ ألف طن حداً اقصى ما عدا الحالات التي تضمنتها المادة (٣) والملحق الثالث من الاتفاقية الحالية, ويستثنى من هذه الحمولة الطنية السفن التي تقوم بزيارة أي ميناء في المضائق التركية[٢٥]

ثالثاً: أثر مؤتمر مونترو على العلاقات التركية- البريطانية:

لقد انعكست اتفاقية مونترو على طبيعة العلاقات التركية- البريطانية بشكل واضح وزادت من التقارب بين الطرفين وقد ظهر جلياً ذلك بعد الاتفاقية مباشرة, فبعد مرور يوم واحد على توقيع تلك الاتفاقية صرحت الحكومة البريطانية بأنها مستعدة للدفاع عن تركيا في أي عدوان إيطاليا محتمل[٢٦], وفي بداية أيلول ١٩٣٦م قام الملك ادوارد الثامن برحلة بحرية في البحر المتوسط اتجه خلالها نحو اسطنبول في زيارة غير رسمية, اتخذت الحكومة التركية الاجراءات اللازمة لاستقباله، فتوجهت مدمرات تركية في ٣ من الشهر نفسه الى جزيرة تينيدوس القريبة من جناق قلعة, ووصل إلى هناك أيضاً وفد تركي برئاسة العميد فخر الدين، ورحب بالملك البريطاني لدى استقباله نيابة عن أتاتورك, وأعقب ذلك زيارة مقابر الجنود البريطانيين في الدردنيل وساحات معركة غاليبولي التي وقعت أثناء الحرب العالمية الأُولى ١٩١٤-١٩١٨م[٢٧]وفي اليوم الثاني استقبل مصطفى كمال أتاتورك الملك ادوارد الثامن في اسطنبول بحفاوة وتعد هذه المرة الأُولى التي يزور فيها ملك بريطاني تركيا ويقابل رئيس دولتها, ونجم عن زيارة الملك القصيرة لتركيا اقامة علاقات شخصية ودية بينه وبين أتاتورك، كما رمزت الزيارة إلى التقارب بين الدولتين, وغيّرت في الوقت نفسه من موقف الرأي العام التركي تجاه بريطانيا والذي كان يعدها منذ اندلاع الحرب العالمية الأُولى دولة عدوة[٢٨], كما إن الصحافة التركية أبدت تعاطفاً تجاه الشعب البريطاني ونعتته بالشعب الصديق والمحب للحرية والسلام واستقلال الشعوب وأثنت بدورها على الحكومة البريطانية ودورها في انجاح مؤتمر مونترو ومساندة تركيا في قضيتها العادلة[٢٩]على الرغم من ذلك التقارب بين تركيا وبريطانيا قد جعلها في مأمن من الأطماع الأُوربية إلا أنه سبب لها مشاكل اقليمية، لاسيما مع الاتحاد السوفيتي الذي طلب منها الدخول في مفاوضات بشأن عدم سماحها اختراق القوات الأجنبية للمضائق، وكان المقصود بها القوات البريطانية، نظراً لما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد للقوات البحرية والجوية السوفيتية على حد قول الحكومة السوفيتية, وبتعبير آخر إن تركيا ستصبح جسراً لعبور القوات الأجنبية، لاسيما البريطانية من البحر المتوسط إلى البحر الأسود بعد التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية- البريطانية في ذلك الوقت، وهذا ما أكده وزير خارجية تركيا آراس لنظيره البريطاني ايدن في أوائل تشرين الأول ١٩٣٦م بجنيف [٣٠] ردت بريطانيا بشكل سريع على شكل مذكرة سلمت إلى فتحي اوكيار سفير تركيا في لندن تضمنت الدعم البريطاني الكامل للسيادة التركية على مضائقها وكان هناك نوع من الارتياح من جانب الحكومة البريطانية بعد مؤتمر مونترو لأن تركيا لم تعد ترتبط بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي وفي الوقت نفسه كانت تساورها الشكوك والقلق حول استمرار المفاوضات السوفيتية مع الجانب التركي خلال شهر تشرين الأول ١٩٣٦م، وتراقب الوضع عن كثب خوفاً من اقامة نوع من التحالف بينهما، وهذا ما يوفر للسوفييت موطئ قدم في البحر المتوسط, وكان الأخيرين يلوحون بذلك للأتراك من خلال تلك اللقاءات، بأن ((**الاتحاد السوفيتي مستعد لمساعدة تركيا في حال وقوع أي تهديد لها من بريطانيا في منطقة البحر المتوسط**))[٣١], وذكر ايدن[٣٢] , بأن تركيا ستقع في خطأ جسيم إذا ما حاولت التوصل إلى اتفاق عسكري دفاعي مع الاتحاد السوفيتي لأن ذلك سيؤثر على وضعها الاقتصادي وعلى حركة التبادل التجاري من جهة, وسيعقد العلاقات مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من جهة أُخرى[٣٣] ويبدو إن الحكومة البريطانية كانت لها حسابات خاصة بشأن موضوع قوة الاتحاد السوفيتي واستعداداته العسكرية للدفاع عن تركيا في حال وصول العلاقات السوفيتية التركية مرحلة من التطور التي تصل إلى حد التحالف ومع ذلك فإن الحكومة كانت لا تمنع تركيا من استمرار علاقاتها الطبيعية مع الاتحاد السوفيتي والتي لا تصل إلى حد التحالف الذي بموجبه سيسمح للأساطيل الحربية السوفيتية بعبور المضائق، مما سيعد خرقاً لاتفاقية مونترو، ومن ثم هيمنة السوفييت على منطقة شرقي البحر المتوسط[٣٤] وبهذا الصدد أرسل آراس في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦م برقية إلى القنصل البريطاني في أنقرة موركان "**Morgan**" أوضح فيها أسباب رغبة الاتحاد السوفيتي في ضمان أمن تركيا بهدف القيام بدور أكبر في حوض البحر المتوسط وسعي السوفييت إلى توسيع اهتماماتهم في البحر المتوسط لتشمل إسبانيا التي كانت الحرب الأهلية قد اندلعت فيها منذ ١٧ تموز ١٩٣٦م[٣٥] ,كما أشار إلى شعور السوفييت بالخطر من قوة ألمانيا في منطقة البلطيق، لذلك صار الدخول إلى منطقة البحر المتوسط ضرورياً من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي، وهذا كله يمكن أن يتحقق

من خلال تسهيلات تركية [٣٦], وفي تموز اتفق الطرفان البريطاني والتركي على قيام الأُسطول التركي بزيارة إلى الأُسطول البريطاني المرابط في جزيرة مالطة بعد أن قامت وبشكل رسمي قسم من قطعات ذلك الأُسطول وفي مقدمتها المدرعة ياووز "**Yavuz**" بزيارة تمهيدية إلى الجزيرة نفسها[٣٧]أما من الناحية الاقتصادية فإن اتفاقية مونترو فتحت الباب لتطوير تلك العلاقات بين بريطانيا وتركيا وتحسينها، ولاسيما ما يتعلق منها بإنشاء مشاريع صناعية في تركيا, وبهذا الصدد استغلت بريطانيا في بادئ الأمر الخلافات الألمانية التركية بشأن عملية التبادل التجاري بينهما بموجب أُسلوب المقاصة **(التصفية)** "**Clearing**"[٣٨] فضلاً عن ذلك استغلت تركيا الموقف الألماني السلبي من قضية تحصين جزر الدوديكانيز، وتزايد القوات الإيطالية هناك، إذ لم تحرك ساكناً من ذلك الاجراء لعدم رغبة ألمانيا في ازعاج حليفتها إيطاليا التي استعدت عسكرياً في شرقي البحر المتوسط, لذا اتجهت تركيا نحو بريطانيا، كما قامت بإلغاء الاتفاق مع شركة كروب "**Krupp**" الألمانية الخاص باعادة تسليح منطقة المضائق، ومانحة إياه لشركة فيكرس "**Messrs Vickers**" البريطانية، إذ فضل الأتراك عرض مناطقهم الدفاعية لأنظار البريطانيين بدلاً من الألمان[٣٩]وعلى الرغم من هذا كله لم تفلح بريطانيا في انشاء قاعدة اقتصادية متينة مع تركيا قياساً بما أبداه الأتراك من رغبة شديدة في التعامل مع البريطانيين في مجال الاقتصاد واعمار دولتهم، إذ كانت تحصل بين آونة وأُخرى بعض العراقيل، لاسيما ما يتعلق منها بالتبادل التجاري بين الدولتين والقيام بمشاريع صناعية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وكانت تركيا تفتقر إلى العملات الصعبة، نظراً لكثرة الديون المتراكمة عليها من ناحية, وعدم رغبة أتاتورك في الحصول على القروض من الدول الأجنبية وذلك تجنباً لتكرار مسألة الديون الخارجية التي تراكمت على الدولة العثمانية، وما أفضت إليه من نتائج سلبية[٤٠]لقد أوضح السفير البريطاني في أنقرة برسي لورين من خلال برقية أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ كانون الأول ١٩٣٦م إنه بإمكان بريطانيا الحصول على المزيد من المشاريع الصناعية والتجارية إذا ما استطاعت معالجة الموقف بحكمة لاسيما ما يتعلق منها بمسألة صعوبة تحويل العملة الصعبة ومنح القروض الصناعية لتركيا, واقترح مراجعة المسائل المالية لكي يتسنى لبريطانيا الحصول على المزيد من المشاريع الاقتصادية في تركيا ومن ثم بناء قاعدة اقتصادية رصينة هناك بعد أن يدير الجانب التركي ظهره للتعامل التجاري مع ألمانيا، علماً بأن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا وتركيا حتى ذلك الوقت كان أكثر قياساً بحجم التبادل التجاري مع بريطانيا، فقد كانت ألمانيا في الترتيب الأول بالنسبة للدول التي تتعامل معها, وأما بالنسبة لبريطانيا فكانت في الترتيب الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٣٦م وبلغت الصادرات التركية إلى ألمانيا ٦٠ مليون ليرة تركية أما وارداتها فبلغت ٤١ مليون ليرة في حين لم تتجاوز الصادرات التركية إلى بريطانيا أكثر من ٦.٤ مليون ليرة وواردتها ٦.١ مليون ليرة وهذا ما يشكل نسبة ضئيلة قياساً بحجم التبادل التجاري التركي- الألماني[٤١] .

الخاتمة

اتسمت السياسة البريطانية منذ القرن التاسع عشر بالمحافظة على الدولة العثمانية واستمرت على ذلك حتى بعد الحرب العالمية ١٩٣٩-١٩٤٥م على الرغم من دخولها ضد الأخيرة, إذ سعت بريطانيا على الحفاظ على ممتلكات تركيا بسبب أطماعها الاقتصادية فيها وكذلك للمحافظة على طرق المواصلات والوقوف بوجه التوسع السوفيتي طوال عقد العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين, وأن التطورات التي شهدتها تلك المدة لاسيما بعد ظهور أنظمة دكتاتورية توسعية تمثلت بالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا, دعت بريطانيا بالتفكير جدياً في اقامة علاقات وطيدة مع تركيا للوقوف بوجه توسع تلك الدول في شرق البحر المتوسط, لاسيما بعد احتلال إيطاليا لأثيوبيا واعادة التسليح في ألمانيا مما جعل بريطانيا تقف إلى جانب تركيا بحقوقها بقضية المضائق لمواجهة أي تهديد خارجي.فاستجابت بريطانيا أخيراً وكذلك الدول الأُخرى للدعوة التركية في عقد مؤتمر دولي لإعادة النظر في نظام المضائق إثر النهج الدبلوماسي الذي انتهجته تركيا أي عدم خرقها المواثيق الدولية في معالجة مشكلة المضائق, وكان للدور البريطاني في المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض في مدينة مونترو السويسرية (٢٢ حزيران-٢٠ تموز ١٩٣٦م) الأثر البالغ في حصول تركيا على سيادتها الكاملة على مضائقها الاستراتيجية وفي اعادة تحصينها بموجب معاهدة مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦م, تعد معاهدة مونترو نقطة تحول في تاريخ العلاقات التركية- البريطانية المعاصر، إذ لم تمض سوى مدة قصيرة حتى شهدت علاقاتهما على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري تطوراً وتحسناً ملحوظاً من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وفي أعلى المستويات وتمخض عن ذلك حصول عدة شركات بريطانية على عقود لتنفيذ مشاريع صناعية عدة في تركيا.

الهوامش

[١] راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٦٣-٦٤.

[٢] نوري السامرائي، "الخطوط العامة للسياسة البريطانية واثرها في قيام الحرب العالمية الثانية"، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد ٨، البصرة، ١٩٧٣، ص ١٠٧

[٤] **نعمان منمنجي اوغلو:** ولد عام ١٨٩١م, تلقى تعليمه في المدرسة الفرنسية العليا باستانبول, عين موظفاً للشؤون الخارجية في السفارة العثمانية في فيينا عام ١٩١٤م, ومن ثم في برن (١٩١٧-١٩٢٣م), وتقلد عدة مناصب في وزارة الخارجية التركية خلال الأعوام (١٩٢٦-١٩٣٣م), وفي ١١ حزيران ١٩٣٣م وحتى ٢ كانون الأول ١٩٣٧م تولى منصب السكرتير العام في وزارة الخارجية, ثم وزيراً للخارجية (١٤ آب ١٩٤٢ وحتى ١ حزيران ١٩٤٤م), توفي في أنقرة في ١٥ شباط ١٩٥٨م. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Tamkoc, Metin, The Warrior Diplomats, Gurdian of the National Security and Modernization of Turkey, London, Univ. of Utah Press, 1976, pp. 344-345.

[٥] فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الواسطي ود. حمدي حميد الدوري، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ١٥٤ . ١٥٥.

[٦] محمد رفعت، "في افق السياسة العالمية (حيرة الترك بين الشرق والغرب)"، مجلة الكاتب المصري، المجلد ٥، العدد ٢٠، القاهرة، مايس ١٩٤٧، ص ٦٣٦.

[7] James T.Shotwell & Francis Deak, Turkey at the Straits, A Short History, New York, Books for Libraries Press, 1971, p. 124.

[8] G.M, Gathorne – Hardy, A Short History of International Affairs (1920 to 1939), London, Oxford Univ. Press, 1942, p. 432.

[9] Memorandum by Mr. Eden on the Mortreux Conference to consider the revision of the Straits convention of Lausanne, Ibid., p. 682

[١٠] جريدة العراق , بغداد، ٢٤ حزيران ١٩٣٦.

[١١] صبحي ناظم توفيق ، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا ١٩٣٠ _ ١٩٥٧ السلسلة الوثائقية رقم (٦)، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢, ص ٢٦٣.

[١٢] المصدر نفسه , ص ٢٦٤.

[١٣] صبحي ناظم , المصدر السابق, ص٢٦٦.

[14] Hurewitz, J.C., (Ed), The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record, Vol:2, (1914 – 1945), London, 1979. P.233

[١٥] راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢, ص ٢٣٣.

[16] Hurewitz, J.C., op,cit.p.235.

[١٧] صبحي ناظم، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

[١٨] المصدر نفسه , ص ٢٧٩.

[١٩] بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين، تعريب د. نور الدين طاحوم، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٩, ص ٢٤٥.

[٢٠] صبحي ناظم، المصدر السابق، ص ٢٨٠.

[٢١] رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور احداث ما بين الحربين (١٩١٤ . ١٩٤٥)، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت, ص ٢٢٠.

[22] Bernard Lewis, , The Emergence of Modern Turkey, London, Oxford Univ. Press, 1965.p.199.

[٢٣] صبحي ناظم , المصدر السابق، ص ٢٨٥.

[٢٤] المصدر نفسه , ص٢٨٦.

[25] Hurewitz, J.C., op,cit.p.237.

(26) Howard, Harry N., Turkey, the Straits and U.S. Policy, London, The Johns Hopkins Univ. Press, 1974,p,149.

(٢٧) رياض الصمد, المصدر السابق, ص٢٢٥

(28) Howard, Op.Cit, p. 150.

(29) Gathorne – Hardy, G.M., A Short History of International Affairs (1920 to 1939), London, Oxford Univ. Press, 1942, p236.

(٣٠) صبحي ناظم , المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(٣١) بيير رونوفن , المصدر السابق, ٢٤٩.

(32) Hurewitz, J.C., op,cit.p.235.

(٣٣) فيروز احمد , المصدر السابق, ص ٦٣٩.

(٣٤) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما)١٨٩٤ . ١٩٧٤)، ج١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٨٨.

(٣٥) نصيف جاسم عباسلاحبابي وبثينة عباس الجنابي، "(سياسة الحياد) التركية خلال المرحلة الاولى من الحرب العالمية الثانية صفحة من الدبلوماسية الفريدة لدولة من دول العالم الثالث"، مجلة كلية المعلمين، العدد ١٥، كلية المعلمين، الجامعة المستنصرية، ايلول ١٩٩٨, ص٧٣.

(٣٦) راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢,ص٢٣٧.

(٣٧) المصدر نفسه , ص٢٣٧.

(٣٨) نصيف عباس , المصدر السابق, ٣٨.

(٣٩) المصدر نفسه , ص٣٨.

(٤٠) بيير رونوفن , المصدر السابق, ص٢٥٢

(41) Sydney Nettleton Fisher, The Middle East, A History, London, 1966, p. 405.